

أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية

The effect of profitability on capital adequacy in commercial banks - the private Banks in Alegria Case study -

د. مهدي ذواوي

أ. عاشوري صورية

جامعة سطيف 1

جامعة سطيف 1

doudimhidi@gmail.com

Soria.19000@hotmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/24

تاريخ الاستلام: 2018/10/25

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الربحية على كفاية رأس المال من خلال تحليل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة لستة بنوك خاصة جزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي .

Panel data

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأموال الخاصة وكفاية رأس المال، في حين أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكفاية رأس المال.

الكلمات المفتاحية: الربحية، كفاية رأس المال، لجنة بازل، معدل العائد على الأموال الخاصة، معدل العائد على الأصول.

Abstract : The objective of this study was to determine the effect of profitability on capital adequacy by analysing the financial data of the study variables, namely the rate of return on assets and the rate of return on equity for listed of the private banks in Algeria, the number of which is 6 through a time series extending from 2011 to 2016, Where the method used statistical analysis known as (Panel Data).

The study showed a statistically significant relationship between the rate of return on equity and the capital adequacy and the absence of a statistically significant relationship between the rate of return on assets and capital adequacy.

Key Words: Basel Committee, capital adequacy, profitability, return on equity, return on assets.

JEL Classification : G 21, G 32, C23.

*مرسل المقال: عاشوري صورية (soria.19000@hotmail.com).

المقدمة:

تعتبر ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة من الأمور التي تحظى بأهمية خاصة لدى البنوك المركزية، الأمر الذي جعلها تقوم بوضع معايير مختلفة لقياسها، والتي كان أهمها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل الأولى سنة 1988، والذي تعرض لعدة انتقادات عند تطبيقه نتيجة العيوب وجوانب الضعف التي ظهرت فيه، وهذا ما دفع بـ لجنة بازل الثانية لتحديثه بإعادة النظر في متطلبات رأس المال والمخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، خاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، والتي قامت على إثرها لجنة بازل بإصدار تعليمات بازل الثالثة بغرض التعامل مع أوجه القصور التي كشفت عنها هذه الأزمة العالمية في العمل المصرفي .

لقد كان من بين معايير الرقابة المهمة على البنوك ومحاولة الحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هو معيار تحقيق الحد الأدنى من كفاية رأس المال.

إن كفاية رأس المال كما هو معلوم تتأثر بمجموعة من العوامل، لعل من أهمها هو عامل الربحية، وهو ما دعانا إلى تناول هذا العامل بالذات وتأثيره على كفاية رأس المال مرتبطا بواقع البنوك التجارية الجزائرية، وهذا تحت الإشكالية التالية: هل تؤثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية؟

وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، فقد تمت تجزئتها إلى سؤالين هما :

- ما مدى تأثير كفاية رأس المال بمعدل المردودية المالية (معدل العائد على الأموال الخاصة)؟

- ما مدى تأثير كفاية رأس المال بمعدل المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول)؟

وبناءً على ذلك تمت صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسية: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للربحية على كفاية رأس المال.

الفرضية الأولى: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال.

الفرضية الثانية: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال.

منهجية وأدوات الدراسة: تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع، وقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالبحث. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على برنامج *views* لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام نموذج (Panel data analysis)، كما تم إجراء الاختبارات (Hausman test، f-test) من أجل تحديد الطريقة المثلى للتحليل.

1. مفهوم كفاية رأس المال

عُرِّفَت كفاية رأس المال بأنها:

- "تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي تتوقعها مؤسسات الإقراض وحجم رأس المال" (S. coussergues, 2002, p. 51)

"-الأداة التي تقيس ملاءة البنك" (بورقة، 2012، صفحة 76)، أي الأداة التي تقيس قدرته على تسديد التزاماته.

في حين عُرِّفَت نسبة كفاية رأس المال (CAR)، وتسمى أيضا Capital to Risk Weighted Assets Ratio بأنها "العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بأصوله" (ويكيبيديا، 2015).

وعليه يمكن القول بأن كفاية رأس المال تعتبر هامش أمان يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة للتوقف عن الدفع، الشيء الذي يعتبر ضماناً وحماية للدائنين (مودعين أو مقرضين).

2. كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى:

قدمت لجنة بازل الأولى في جويلية 1988 توصياتها بشأن كفاية رأس المال، لتصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً، وحددت نسبتها وطريقة حسابها كما يلي (ناصر، 2004، صفحة 5):

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشرحية الأولى + الشرحية الثانية)}}{\text{مجموع الالتزامات و التعهدات مرجحة بالمخاطر}} \leq 8\%$$

وهذا يعني أن كل بنك يقدم قرضاً ب 100 وحدة نقدية وجب عليه أن يحتفظ على الأقل ب 8 وحدات نقدية من

رأس المال (الأموال الخاصة الصافية) كضمان. وفيما يلي سنحاول شرح مكونات هذا المعدل

1.2. رأس المال : يمكن تلخيص مكونات رأس المال وفق مقررات بازل الأولى في الجدول التالي :

الجدول 01: مكونات رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى

الشرحية 1: رأس المال الأساسي	الشرحية 2: رأس المال التكميلي
• رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين)؛ • احتياطات معلنة (مفصح عنها)؛ • أرباح محتجزة.	• احتياطات غير معلنة؛ • احتياطات إعادة التقييم؛ • مؤونات عامة؛ • قروض المساندة.
العناصر المستبعدة	
• شهرة المحل (Goodwill)؛ • الاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية التابعة؛ • المساهمات في رؤوس أموال البنوك الأخرى.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Basle Capital Accord: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, July 1988, Updated to April 1998.

2.2. الالتزامات والتعهدات المرجحة بالمخاطر : قامت لجنة بازل بتصنيف الأصول والالتزامات خارج الميزانية في فئات، وأعطت كل فئة وزناً ترجيحياً يتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها، كما صنفت دول العالم في مجموعتين من حيث درجة المخاطر الائتمانية (سمير، 2013، صفحة 32)، وهو ما سيتم توضيحه في الآتي.

أ. الأصول: أعطت اللجنة الحرية للسلطات الرقابية المحلية في تحديد أوزان مخاطر الأصول حسب طبيعة تلك الأصول، كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم 2: معاملات ترجيح الأصول حسب مقررات لجنة بازل الأولى

معامل الترجيح	طبيعة الأصول
0%	النقدية.
	المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية.
	المطلوبات من دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) وبنوكها المركزية.
20%	مطلوبات من بنوك التنمية الدولية (البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي) وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن هذه البنوك.
	مطلوبات من بنوك مرخصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو القروض المضمونة من قبلها.
	مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها أقل من سنة.
	نقدية جاري تحصيلها.
50%	قروض مضمونة بالكامل برهن عقاري.
	مطلوبات من القطاع الخاص.
	مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها أكثر من سنة.
100%	مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها)؛
	الأصول الثابتة كالمباني والآلات والمعدات.
	الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال).
	أصول أخرى.

Source : Basle Capital Accord: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, July 1988, P :21 .

من الجدول يتبين أنه كلما زادت درجة سيولة الأصل كلما قل معامل ترجيح الخطر المخصص له، بمعنى أن رأس المال المطلوب لحماية الأصول يتناسب عكسياً مع سيولة الأصل، فمثلاً، الأصول من فئة مخاطر 0% هي أصول لا

يوجد احتمال عدم استردادها وعليه فهي لا تحتاج إلى رأس مال لحمايتها، في حين أن الأصول من فئة مخاطر 100% تحتاج على الأقل إلى 8% من إجمالي رأس المال.

ب. **الالتزامات خارج الميزانية:** الالتزامات خارج الميزانية هي الحقوق والالتزامات التي يحتمل أن تغير من مبلغ أو من تجانس ممتلكات patrimoine كيان معين¹.

وبند خارج الميزانية Un hors bilan هو حساب يقيد المبالغ المرتبطة بالالتزامات، والتي لم تحصل أو التي لم تدفع بعد، أي هي أصول وخصوم المؤسسة والتي ما زالت موضوع عقد جاري التنفيذ أو التي لم تسو بعد (finance-banque, 2018).

ولحساب القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار في نسبة كفاية رأس المال يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل الترجيح، ثم يتم ضرب الناتج في معامل ترجيح الالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية (الموضحة في الجدول 2)، والجدول الموالي يبين معاملات الترجيح الخاصة بالالتزامات خارج الميزانية.

الجدول رقم 3: معاملات ترجيح الالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات لجنة بازل الأولى

معامل الترجيح	الالتزامات خارج الميزانية
20%	الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية.
50%	بعض العمليات المتعلقة بالبنود المشروطة مثل الضمانات والكفالات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة.
	التزامات أخرى.
100%	بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك الخطابات، الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية).
	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء.
	المشتريات المستقبلية للأصول، والالتزامات عن الودائع المستقبلية، والأوراق المالية، والأسهم المدفوعة جزئياً والتي تمثل التزامات عند سحب معين.

Source : Basle Capital Accord :International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, July 1988, P: 23.

وللتذكير فإنه قد تم تعديل طريقة حساب كفاية رأس المال في هذه الاتفاقية لاحقاً وفق هو وارد أدناه.

- **إدخال مخاطر السوق في قياس معدل كفاية رأس المال:** تتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر في قيمة الأصول أو في قيمة الالتزامات خارج الميزانية بفعل تغيرات أسعار السوق، ومن أهم تلك المخاطر التي أضيفت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع (سليمان ناصر، 2004، ص 5).

- **إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال:** وهي الشريحة التي تحتوي على القروض المساندة Subordinated Term Debt المصدرة من طرف البنوك، وكان الغرض من ذلك هو تمكين تلك البنوك من مواجهة جزء من مخاطرها السوقية (حياة، 2014، صفحة 101)، وبهذا أصبحت العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشرحية الأولى + الشرحية الثانية + الشرحية الثالثة)}}{\text{الالتزامات و التعهدات مرجحة بالمخاطر + مخاطر السوق} \times 12,5} \leq 8\%$$

بمعنى أن لجنة بازل أضافت شريحة ثالثة لرأس المال وقامت في المقابل بضرب مخاطر السوق في 12,5 (على أساس أن الحد الأدنى لكفاية رأس المال = 12,5، وهو = 8 / 100).

3. كفاية رأس المال حسب لجنة بازل الثانية

أبقت لجنة بازل الثانية على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وهو 8%، وأضافت نوع جديد من المخاطر وهو المخاطر التشغيلية وقامت بتغيير جذري في نسب ترجيح الأصول.

3.1. قياس متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر حسب اتفاقية بازل الثانية

صنفت لجنة بازل الثانية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الى ثلاث أنواع، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق وحددت مجموعة من المدخل لتحديد الحد الأدنى من رأس المال لمواجهةها، نجملها في الآتي.

أ. مدخل قياس الحد الأدنى من رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية: يتفرع هذا المدخل إلى المدخل الفرعية الآتي استعراضها.

أ.1 المدخل المعياري أو النمطي: يقوم على ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر حسب نوع القرض وحسب تقييم المركز الائتماني للعميل من قبل مؤسسات خارجية، ويتطلب المدخل اتباع الخطوات التالية (محمّد، 2008، صفحة 32):

- تبويب الأصول وفقاً لصنف المدين كما يلي: الحكومات، البنوك، الشركات، مؤسسات القطاع العام غير الحكومات المركزية، قروض برهن عقاري لأغراض سكنية، قروض برهن عقاري لأغراض تجارية، قروض مضمّن أجل استحقاقها، الأسواق المالية، بنوك التنمية الدولية، عملاء التجزئة، أصول أخرى.

- ترجيح القروض تبعاً لدرجة مخاطرها وتبعاً للتقييم الائتماني للعميل بأوزان تتراوح بين صفر و 150 % وعليه فإن متطلبات رأس المال تصبح تحسب كما يلي:

$$K = RWA * 0.08$$

حيث:

K : متطلبات رأس المال؛

RWA : الأصول المرجحة بالمخاطر.

أ.2. مدخل التقييم (التصنيف) الداخلي: يعكس هذا المدخل منهجية البنك وممارساته في إدارة المخاطر التي يتعرض لها، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيقه (لاستيفائها الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات) أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر (المصري، صفحة 14)، حيث يتم احتساب هذه المتطلبات بمعادلات رياضية صاغتها اللجنة، لذلك أوجدت لجنة بازل أسلوبين هما: الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم في احتساب المخاطر

الائتمانية (الزعاي، 2008، صفحة 71) ، وعليه فإنه وبالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار هذا المدخل توجد ثلاثة متغيرات رئيسية هي (كمال، 2007، صفحة 114):

- **مكونات المخاطر:** هي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان، تتمثل في احتمالات التعثر، قيمة المديونية عند التعثر، قيمة الخسارة عند التعثر، أجل الاستحقاق.

- **دوال أوزان المخاطر:** هي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وعليه تحديد متطلبات رأس المال اللازم لها.

- **الحد الأدنى للمتطلبات (المعايير الدنيا التي يجب الوفاء بها):** هي المعايير التي يجب استيفاؤها حتى يستطيع البنك أن يستخدم مدخل التصنيف الداخلي وعليه يتم حساب متطلبات رأس المال وفقاً للمعادلة التالية (Supervision B. C., 2006, p. 60)

$$K = [LGD \times N \left[\frac{1}{\sqrt{1-R}} \times G(PD) + \sqrt{\frac{R}{(1-R)}} \times G(0.999) \right] - PD \times LGD] \times \frac{(1 + (M - 2.5) \times b)}{(1 - 1.5 \times b) - 1}$$

علماً بأن:

K : متطلبات رأس المال؛ N : دالة توزيع تراكمي لمتغير عشوائي؛

G : الدالة التي توضح القيمة العكسية لـ N؛ M : مدة الاستحقاق الفعلي؛

PD : احتمال التعثر؛ b : تعديل الاستحقاق؛

LGD : مقدار الخسارة عند حدوث التعثر.

ب. **مدخل قياس الحد الأدنى من رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل:** أقرت لجنة بازل الثانية ثلاثة مداخل فرعية

لحساب الحد الأدنى من رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل وهي التي سيأتي توضيحها.

ب.1. **مدخل المؤشر الأساسي:** وفق هذا المدخل يتم احتساب متطلبات رأس المال اعتماداً على مؤشر واحد هو

إجمالي الدخل (إجمالي الدخل من الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية، ويستثنى منه

الإيرادات الاستثنائية) لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر ضرب إجمالي الدخل في نسبة

ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الاستراتيجية 15% (صلاح، 2007، صفحة 16).

ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية (Supervision B. C., 2004, p. 137):

متطلبات رأس المال = متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI_1 \dots n * \alpha)) / n$$

حيث:

K_{BIA}: مطلب رأس المال؛ GI: الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات؛

N: عدد السنوات؛ α: نسبة ثابتة (ألفا) حددتها اللجنة بـ 15%.

أما في حالة كان إجمالي الدخل سالبا في إحدى السنوات الثلاث، فإنه لا يتم أخذه بعين الاعتبار في المعادلة ويقتصر الحساب فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً.

ب. **2. المدخل المعياري:** يعتمد هذا المدخل على تصنيف مصادر المخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية، لذلك يتم اعتبار متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية كحاصل ضرب للمؤشر الخاص بكل وحدة عمل في معامل خاص برأس المال (بيتا) والجدول التالي يوضح معاملات بيتا لكل وحدات الأعمال:

الجدول رقم 4: معاملات بيتا لوحدات الأعمال المصرفية

وحدات الاعمال	معامل بيتا
تمويل الشركات	$\beta_1 = 18\%$
تمويل التجارة والتداول	$\beta_2 = 18\%$
الخدمات المصرفية بالتجزئة	$\beta_3 = 12\%$
الخدمات المصرفية التجارية	$\beta_4 = 15\%$
المدفوعات والتسويات	$\beta_5 = 18\%$
خدمات الوكالة	$\beta_6 = 15\%$
إدارة الأصول	$\beta_7 = 12\%$
الوساطة المالية	$\beta_8 = 12\%$

Source: Basel Committee on Banking Supervision : International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank of International Settlements, June 2004, p140.

مما سبق يمكن حساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية وفق المعادلة التالية
(Supervision B. C., 2004, p. 140):

متطلبات رأس المال = [(متوسط إجمالي الدخل لكل خدمة مصرفية) x (بيتا لكل نشاط)] / 3

$$K_{TSA} = [\sum_{years\ 1-3} \max (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})] / 3$$

حيث: K_{TSA} : متطلبات رأس المال؛ GI : الدخل الإجمالي السنوي.

ب. **3. مدخل القياس المتقدم:** في ظل هذا المدخل يتم حساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل حسب الخطوات الآتية (نسيمة، 2012، صفحة 100):

- تقسيم أنشطة البنك إلى وحدات الأعمال السابق ذكرها في الأسلوب المعياري؛
- تحديد مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل (EI) لكل وحدة عمل من قبل السلطة الرقابية، وهي: إجمالي الدخل، إجمالي الأصول، عدد العاملين، إجمالي المكافآت؛ عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدفترية للأصول المادية؛

- تجميع البيانات عن الأحداث التي أدت إلى الخسائر التشغيلية كالاختيال الداخلي، الاختيال الخارجي، ممارسات العمال، وأمن أماكن العمل؛
- حساب احتمال خسائر الحدث (PE) اعتماداً على البيانات التاريخية عن الحدث (LGE) المتوفرة لدى البنك.
- حساب الخسائر المتوقعة (EL) بحاصل ضرب (PE) (LGE) (EI) كما يلي:

$$EL_{ij} = LGE_{ij} \times EL_{ij} \times PE_{ij}$$

- حيث 1: وحدة العمل و 2: الحدث المسبب للخطر.
- تحديد متطلبات رأس المال لكل وحدة عمل، من خلال ضرب الخسائر المتوقعة في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية؛
 - حساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل بجمع متطلبات رأس المال لوحدة الأعمال.
- ج. مدخل قياس الحد الأدنى من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق: تندرج ضمن هذا المدخل المداخل الفرعية التالية:
- ج.1. المدخل المعياري: يقوم هذا المدخل على تحليل كل من الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل.
- ينتج الخطر الخاص عن تغير غير مناسب في سعر السند بسبب يعود الى مُصدره الخاص ويتم ترجيح هذا الخطر بالنسب المبينة أدناه تبعاً لصنف القروض (محمد، 2008، صفحة 16):
- 0% للقروض على الحكومية؛
 - 0,25% للقروض ذات تاريخ الاستحقاق الأقل من 6 أشهر؛
 - 1% للقروض ذات تاريخ الاستحقاق المتراوح بين 6 و 24 شهراً؛
 - 1,60% للقروض ذات تاريخ الاستحقاق الأكبر من 24 شهراً؛
 - 8% للقروض الأخرى.
- أما الخطر العام فيستعمل في قياس خطر الخسارة الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة في السوق.
- ج.2. مدخل النماذج الداخلية: هو مدخل يتطلب تطبيقه من البنك الحصول على موافقة هيئات الرقابة والإشراف المحلية، التي عليها التأكد من توفر العناصر التالية (قندوز، 2013، صفحة 296):
- كفاءة نظام قياس المخاطر المستخدم وشموليته لهذه الأخيرة؛
 - حيابة البنك على موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة تمكنها من استخدام هذا النوع من المداخل؛
- يرتكز هذا المدخل على طريقة (Valeur-a-risk) VAR التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلاً بناءً على معطيات تاريخية عند نسبة احتمال معينة، وهو ما يتطلب طرقاً إحصائية معقدة.

4. كفاية رأس المال حسب مقررات بازل الثالثة

أصبح قياس نسبة كفاية رأس المال حسب لجنة بازل الثالثة يتم بالصيغة التالية (Atmani, 2013, p. 20):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر القروض} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق}} \leq 10.5\%$$

علما بأن هذه اللجنة قامت بإضافة معايير جديدة خاصة بالسيولة والرفع المالي وبإدخال تعديلات على مكونات نسبة كفاية رأس المال كان أهمها في الآتي.

1.4. مكونات رأس المال: أصبحت مكونات رأس المال في ظل هذه الاتفاقية مكونة من العناصر الوارد ذكرها أدناه.

أ. **الشريحة الأولى:** تتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ب. **الشريحة الأولى الإضافية:** وتتكون هذه الشريحة من قرض مساند دائم (دون تاريخ استحقاق ودون وجود حوافز للتسديد المبكر) مدفوع بالكامل وغير مضمون برهن أصل من أصول البنك.

ج. **الشريحة الثانية:** تتكون هذه الشريحة من قرض مساند مدفوع بالكامل لا يقل تاريخ استحقاقه عن خمس سنوات ودون وجود حوافز للتسديد المبكر وغير مضمون برهن أصل من أصول البنك، إضافة إلى وجود احتياطات عامة مخصصة لمواجهة الخسائر التي قد تحدث (السبي، 2016، صفحة 182) وللإشارة فإن هذه اللجنة ألغت الشريحة الثالثة من رأس المال التي نصت عليها لجنة بازل الثانية (كوكش، 2012، صفحة 1).

د. **رأس المال الإضافي لأغراض التحوط Capital Conservation Buffer1:** حددت نسبة رأس المال الإضافي التي يتوجب على البنك الاحتفاظ به بـ 5,2 % بدءاً من 1 جانفي 2019، والهدف هو امتصاص الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وكان عليه البدء بنسبة 625,0 % في 1 جانفي 2016 وتزداد إلى 25,1 % في 1 جانفي 2017، و 875,1 % في 1 جانفي 2018 (السبي، 2016، صفحة 182).

هـ. **رأس المال الإضافي للحماية من تقلبات الدورات الاقتصادية Countercyclical Buffer2:** كشفت الأزمة المالية التي حدثت سنة 2008 عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان، لذا تم اقتراح تخصيص رأس مال تحوطي لمجابهة الأزمات الناشئة عن الدورات الاقتصادية في حدود (0% - 2,5%) من حقوق المساهمين يضمن امتصاص الخسائر، على أن تراعى الظروف المحلية لكل بلد (السبي، 2016، صفحة 182).

5. الربحية في البنوك التجارية

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية، لأن الأرباح هي من يضمن استمراريته ونموها في الأجلين المتوسط والطويل، ولأنها تدعم مركزها المالي وتعزز ملاءتها وسيولتها، مما يرفع من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات.

1.5. تعريف الربحية: عُرفت الربحية على أنها: العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر هدفاً للمؤسسة ومؤشراً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدة الجزئية" (صبري، 2014، صفحة 381).

ولذلك يمكن القول بأنها: مؤشر لأداء البنك التجاري فهي تمثل حاصل نتائج السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك وتسعى هذه الأخيرة إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن (الأمين، 2015، صفحة 15).

2.5. أهمية الربحية للبنوك التجارية: تعتبر الربحية مهمة في كل بنك لأنها:

- تعتبر مؤشراً للكفاءة على إدارة أصوله وتحقيق الأرباح منها، مما يعني القدرة على مقابلة المخاطر التي يتعرض لها وإمكانية تحقيق الاستمرارية والنمو مستقبلاً؛
- تزيد من ثروة المساهمين؛
- تعزز الثقة في البنك وتسهل له عمليات زيادة رأس المال أو الحصول على ما يحتاج من تمويل؛
- تعزز من ثقة المودعين في البنك والمستثمرين المحتملين.

6. كفاية رأس المال في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى مسايرة المعايير العالمية في العمل المصرفي، وأهمها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، لذلك اهتم بنك الجزائر بنسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية منذ بداية التسعينات، حيث قام بإصدار التعليمات رقم 94-74 وذلك بتاريخ 29 نوفمبر 1994 التي حددت كيفية تطبيق القواعد الاحترازية الخاصة بتسيير البنوك كما حددت النماذج المستعملة في عملية التصريح، وقد فرضت هذه التعليمات على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999.

بعدها قام بإصدار التعليمات رقم 99-04 بتاريخ 12 أوت 1999 والتي حدد فيها نماذج التصريح بنسب تغطية وتقسيم المخاطر وكذا الملاءة البنكية، ثم إصدار التعليمات رقم 07-09 بتاريخ 25 أكتوبر 2007 التي عدلت وتمت التعليمات رقم 74-94 وبعدها إصداره للنظام رقم 14-01 في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية من أجل مسايرة اتفاقية بازل الثانية.

7. الدراسة التطبيقية

1.7. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية الخاصة العاملة في الجزائر والبالغ عددها 11 بنكاً، علماً بأنه تم استبعاد 5 منها لعدم توفر البيانات الكافية عنها خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2016، وبذلك تكونت عينة الدراسة من 6 بنوك هي:

- المؤسسة المصرفية العربية: (Arab Banking corporation Algérie (ABC؛

- بنك الثقة ترست بنك: (Trust Bank Alegria (TBA؛

- سوسيتي جنيرال: Société Générale Algérie؛

- فرنس بنك: France Bank Alegria ؛

- سيتي بنك: Citibank؛

- هاوسين بنك للتجارة والتمويل : Housing Bank for Trade and Finance Alegria.

2.7. متغيرات الدراسة

أ. المتغير التابع: كفاية رأس المال، وتم حسابها بالاعتماد على القوائم المالية والتعليمة رقم 94-74 التي نص عليها بنك الجزائر وفق المعادلة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال (CA)} = \frac{\text{رأس المال (رأس المال الاساسي + رأس المال التكميلي)}}{\text{مجموع الالتزامات و التعهدات مرجحة بالمخاطر}}$$

ب. المتغيرات المستقلة

ب.1. معدل العائد على الأموال الخاصة: مؤشر يقيس مدى ربحية المؤسسة نسبة الى أموالها الخاصة ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة ROE} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ب.2. معدل العائد على الأصول (ROA): هو مؤشر يقيس مدى ربحية المؤسسة نسبة إلى إجمالي أصولها، ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، وتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3.7. خطوات الدراسة

- تم جمع البيانات المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبعض البنوك الخاصة العاملة في الجزائر للفترة 2011-2016.

- تم استخدام برنامج views لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام نموذج (Panel data analysis).

- تم إجراء الاختبارات (f-test، Hausman test) من أجل تحديد الطريقة المثلى للتحليل حيث توجد ثلاثة أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج Panel data analysis:

- Pooled Ordinary Least Square (OLS) المربعات الصغرى؛
- Fixed Effect التأثير الثابت؛

• Random Effect التأثير العشوائي.

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم اجراء اختبار (F-test) من أجل المفاضلة بين أسلوب المربعات الصغرى وأسلوب التأثير الثابت حيث:

$$F = \frac{(R_2^2 - R_1^2)/M}{(1 - R_2^2)/(T - M)}$$

يعبر كل من M و T على عدد الوحدات وعدد المشاهدات على التوالي، ويعبر R_1^2 و R_2^2 على معاملا التحديد في نموذج التأثير الثابت ونموذج المربعات الصغرى.

$$F = \frac{(0,51 - 0,15)/6}{(1 - 0,51)/26} = 3$$

وبالرجوع الى جدول F نجد أن القيمة المجدولة هي أقل من 3 (تم الحساب بالاعتماد على الملحق 1 والجدول رقم 7) وبالتالي يمكن القول أن أسلوب التأثير الثابت هو الأفضل، ومن أجل المفاضلة بين هذا الأخير وأسلوب التأثير العشوائي نقوم بإجراء اختبار Hausman كما هو موضح في الجدول ادناه.

الجدول رقم 5 : اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: EQ03			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	8.176385	2	0.0168

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews

من الجدول نلاحظ ان قيمة Prob. أقل من 0,05 وهذا يعني قبول أسلوب Fixed Effect.

4.7. اختبار الفرضيات: تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم 6: التأثيرات الثابتة

Cross-section Radom effects test equation :				
Dependent Variable: CA				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2011 2016				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations : 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.96044	14.61353	2.597624	0.0158
ROA	12.45894-	6.643660	1.875312-	0.0730
ROE	3.468872	1.672799	2.073694	0.0490
Effects Spécification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.510518	Mean dependent var	42.92531	
Adjusted R-squared	0.367753	S.D. dependent var	21.69712	
S.E. of régression	17.25225	Akaike info criterion	8.746080	
Sum squared resid	7143.360	Schwarz criterion A	9.112514	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج eviews.

أ. اختبار الفرضية الأولى: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال.

من الجدول نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ -12,458 عند مستوى معنوية 0,073 وهو أكبر من 0,05، وعليه لا يمكن قبول الفرضية الأولى، أي أنه لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال، وهذه النتيجة تختلف عن ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وقد يعود هذا إما إلى صغر فترة الدراسة أو إلى ضعف ربحية البنوك في هذه الفترة نتيجة الوضع الاقتصادي للبلاد آنذاك.

ب. اختبار الفرضية الثانية: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال.

من الجدول دائما، نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 3,468 عند مستوى معنوية 0,049 وهو أقل من 0,05، وعليه يمكن قبول الفرضية الثانية القائلة بوجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وهي تعني أنه إذا ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة بـ 10%، فإن كفاية رأس المال ترتفع بـ 34,68%، ويمكن تفسير ذلك بتحقيق البنوك محل الدراسة لمعدل عائد على الأموال الخاصة مرتفع عقب قرار بنك الجزائر برفع رؤوس أموال البنوك.

ج. اختبار الفرضية الرئيسية: هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للربحية على كفاية رأس المال بعد دراستنا لأثر معدل العائد على الأموال الخاصة على كفاية رأس المال عند مستوى ثقة 95%، لاحظنا وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية، أما بالنسبة لأثر معدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال عند نفس المستوى فلاحظنا عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية، الأمر الذي جعلنا نرفض الفرضية الرئيسية، لكن هذا لا يعني غياب الأثر كلية نظرا لوجود أثر لواحد من مؤشرات الربحية على كفاية رأس المال، لذلك نقول أنه يوجد أثر جزئي. أما عند مستوى ثقة 90%، فالملاحظ هو وجود أثر إيجابي للمعدلين معا، لذلك يمكن قبول الفرضية الرئيسية عند مستوى الثقة 90% مع القبول بوجود خطأ في الدراسة بنسبة 10%.

بالإضافة إلى ما سبق يظهر الجدول أن R-squared بلغ 5105,0 مما يعني أن المتغيرات المستقلة المدروسة تفسر ما نسبته 51,05% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (كفاية رأس المال)، وهي نسبة تعد متوسطة في تفسير المتغير التابع، مما يعني وجود متغيرات أخرى تؤثر على كفاية رأس المال.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى التعرف على أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية الخاصة الجزائرية عن الفترة 2011 – 2016، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث توصلنا إلى أنه إذا ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة بـ 10%، فإن كفاية رأس المال ترتفع بـ 34,68%.

كما توصلت إلى عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال عند مستوى الدلالة 5% وإلى وجود أثر إيجابي عند مستوى معنوية 10%، الأمر الذي جعلنا نحكم بأن الربحية تؤثر على كفاية رأس المال عند مستوى الدلالة 10%.

وأخيرا نقترح على البنوك المحافظة على حالة التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية وهذا ما يعطي مجالا أوسع للبحث عن فرص استثمارية أخرى.

ضرورة نشر معدلات كفاية رأس المال ضمن التقارير التي يعدها البنك في نهاية الفترة المالية مما يؤدي إلى زيادة الوعي المالي والمصرفي وتماشيا مع متطلبات الإفصاح التي اقترحتها لجنة بازل الثانية.

قائمة المراجع:

- الأمين الزين عمر الزين. (2015). تسعير الخدمات المصرفية وأثره على ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان. مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15: السودان.
- البنك المركزي المصري. متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان. وحدة تطبيق مقررات بازل 2.
- الزعابي تهاى محمود محمد. (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل. مذكرة ماجيستر: الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- بورقبة شوقي. (2012). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة سطيف ، الجزائر.
- حياة نجار . (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة سطيف، الجزائر.
- سمير ايت عكاش . (2013). تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية . أطروحة دكتوراه: جامعة الجزائر3.
- صبري مقيمج . (2014). محددات الربحية في البنوك التجارية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري . مجلة الحقيقة، العدد31: أدرار ، الجزائر .
- فلاح كوكش . (2012). أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية. معهد الدراسات المصرفية: الأردن.
- قندوز عبد الكريم واخرون . (2013). إدارة المخاطر . دار الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- كمال ميرفت . (2007). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل2. مذكرة ماجستير: الجامعة الإسلامية بغزة ،فلسطين.
- محمد مرايمي , طيبة عبد العزيز . (2008). بازل 2و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية .الملتقى العلمي الدولي الثاني حول :إصلاح النظام المصرفي الجزائري "في ظل التطورات العالمية الراهنة : ورقة الجزائر .
- محيّد عمر محيّد . (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيّار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2. أطروحة دكتوراه: الأردن.
- موسوعة ويكيبيديا . (2015). مفهوم كفاية رأس المال متاح على الموقع : www.ar.wikipedia.org .
- ناصر سليمان . (2004). النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل .ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات : جامعة الشلف، الجزائر .
- نسيمه جلولي . (2012). مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاق بازل 2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك . مذكرة ماجستير: جامعة تلمسان ،الجزائر .
- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح . (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين. المؤتمر العلمي السنوي الخامس: جامعة فيلادلفيا الأردنية.
- صادق أحمد عبد الله السبيي . (2016). إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية. مجلة أماراباك، المجلد السابع، العدد 21.
- Atmani, A. E. (2013). L'impact des accords de Bâle III sur les Banques. Dossiers de Recherches en Economie et Gestion.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2006). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. Bank of International Settlements.
- -Basel Committee on Banking Supervision. (2004)., International Convergence of Capital Measurement and Convergence of Capital Standards. Bank of International Settlements.

- Coussergues, S. (2002). Gestion de la banque du Diagnostic à la stratégie. dunod: paris.
- Finance banque. (2018). Récupéré sur finance- banque: <http://www.finance-hors-bilan.html>

الملاحق:

الملحق 1 : نموذج المربعات الصغرى

Dependent Variable: CA				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/04/18 Time: 12:59				
Sample: 2011 2016				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	46.80600	15.24884	3.069479	0.0046
ROA	4.057061	4.101337	0.989204	0.3307
ROE	-1.329134	0.699409	-1.900367	0.0674
42.92531	Mean dependent var	0.154715	R-squared	
21.69712	S.D. dependent var	0.096419	Adjusted R-squared	
8.979907	Akaike info criterion	20.62460	S.E. of regression	
9.117319	Schwarz criterion	12335.86	Sum squared resid	
9.025455	Hannan-Quinn criter	-140.6785	Log likelihood	
0.612017	Durbin-Watson stat	2.653976	F-statistic	
	0.087407		Prob(F-statistic)	

¹ Article 448/80 du Plan Comptable Général Français.